

## قانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٨

بربط موازنة هيئة ميناء دمياط

للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### (المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة ميناء دمياط للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بمبلغ ٣٤٦٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة مليارات وأربعين مليون وستة وستون مليون جنيه) .

### (المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بمبلغ ١١٢٨٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليار ومائة وثمانية وعشرون مليون جنيه) موزعة كالتالى :  
أجور بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٢ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٩٢٨٠٠٠٠٠ جنيه .

### (المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليارات وخمسين مليون جنيه) .

### (المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بمبلغ ١٣٧٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليار وثلاثمائة وأثنان وسبعين مليون جنيه) كله فائض حكمة .

**(المادة الخامسة)**

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٩٦٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وستة وستون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٤٥٥٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥١١٠٠٠٠ جنيه .

**(المادة السادسة)**

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٩٦٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وستة وستون مليون جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

**(المادة السابعة)**

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

**(المادة الثامنة)**

تلتزم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

**(المادة التاسعة)**

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

**(المادة العاشرة)**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٨ يُبْصِم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُعمل به كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شوال سنة ١٤٣٩ هـ .

(الموافق ٢٧ يونيو سنة ٢٠١٨ م) .

**عبد الفتاح السيسي**

الجريدة الرسمية - العدد ٢٥٢ مكرر (ك) في ٢٧ يونيو سنة ٢٠١٨